

تونسيات



2023

المجلة الإلكترونية عدد 28:
مارس - جوان 2023

* التقديم :

* أنشطة مشروع تدريب النساء السياسيات القياديات و المترشحات:

- ندوة وطنية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.
- دورة تدريبية حول العنف السيبرني المسلط على المرأة : الوقاية و الحماية.
- دورة تدريبية حول مهارات التحليل السياسي.
- دورة تدريبية حول إعداد تقارير المجتمع المدني و متابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان.

* أنشطة مشروع آليات إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات المحلية:

- ورشة تبادل الخبرات و التجارب حول البرامج البلدية المستجيبة للنوع الإجتماعي.
- ورشة حول دليل الميزانية المحلية المراعية للنوع الإجتماعي.

* الشراكات:

يسرُ جمعية تونسيات أن تقدم لمتابعيها الكرام **النشرة الإلكترونية عدد 28** و التي تتضمن جميع الأنشطة التي قدمتها **جمعية تونسيات** ابتداء من 01 مارس 2023 إلى غاية 30 جوان 2023 في إطار كل من مشروع تدريب النساء السياسيات القياديات و المترشحات الممول من قبل الصندوق الوطني للديمقراطية والذي ينتهي موفى شهر جوان 2023 ومشروع آليات إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية الممول من قبل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية.

ملاحظاتكم تسعدنا، يرجى منكم التفاعل معنا عبر الموقع الرسمي للجمعية www.tounissiet.tn أو عبر صفحة التواصل الاجتماعي فايسبوك association tounissiet أو عبر البريد الإلكتروني الخاص بالجمعية tounissiet.ass@gmail.com.

قراءة ممتعة.

أنشطة مشروع تدريب النساء السياسيات القياديات و المترشحات:

ندوة وطنية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

08 مارس 2023 - نزل أفريكا

تعمل جمعية تونسيات منذ تأسيسها على تعزيز حقوق المرأة في جميع المجالات ودفع تمكينها في الحياة العامة ومواقع اتخاذ القرار بما في ذلك السياسي منها. كما تواصل مسيرتها في مجال دعم تكافؤ الفرص بين الجنسين وتحقيق التناصف.

وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة وفي إطار مشروع تدريب النساء السياسيات والقياديات والمترشحات، نظمت جمعية تونسيات ندوة وطنية بعنوان "أي مستقبل للمرأة في صنع القرار التشريعي و البلدي".

تهدف الندوة إلى تسليط الضوء على أسباب تراجع تمثيلية ومشاركة المرأة في الانتخابات الأخيرة ورصد تواجدها في المسار الانتخابي ديسمبر 2022، والبحث في آفاق تواجدها في المجلس التشريعي برأسيه (مجلس نواب الشعب و مجلس الأقاليم) في ظل الإطار القانوني الحالي و في المجالس البلدية كرهان انتخابي مقبل و قريب و إقتراح حلول وتوصيات لتجاوز هذا التراجع في المكتسبات.



السيدة منية مزيد
رئيسة الجمعية

الكلمة الافتتاحية

إفتحت رئيسة جمعية تونسيات السيدة منية مزيد الجلسة حيث عرفت بالمشاريع التي تعمل عليها الجمعية منذ تأسيسها و الأنشطة و الدورات التدريبية التي تقدمها لفائدة المرأة التونسية حتى تكون عنصرا فاعلا في الفضاء المدني و السياسي و البلدي. و ختمت مداخلتها بتحية لكل نساء العالم و على رأسهن نساء سوريا و تركيا اللواتي لازلنا يُعانين من تبعات الزلزال الأخير. ثم أحالت الكلمة للإعلامية السيدة سماح مفتاح لتسيير الجلسة و التي إستهلّت الندوة بطرح جملة من التساؤلات متمنية أن يتغير هذا الواقع لتصل المرأة إلى درجة مواطنة مساوية للرجل.

* الجلسات :

- الجلسة الأولى: رصد مشاركة النساء في العملية الإنتخابية من منظور النوع الإجتماعي.
- الجلسة الثانية: رهانات الإطار القانوني الحالي للمجالس المنتخبة.



السيدة علا بن خمة،
رئيسة مرصد شاهد

الجلسة الأولى:

رصد مشاركة النساء في العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي

المدخلة الأولى: رصد العملية الانتخابية البرلمانية من منظور النوع الاجتماعي

قدمت السيدة علا بن خمة جملة من النصوص القانونية المعنية بالانتخابات و المعتمدة منذ سنة 2011 و التي احترمت مبدأ التناسف حسب العدد المتاح أفقيا، وأضيف في سنة 2017 مبدأ التناسف الأفقي و العمودي في الانتخابات المحلية حسب الفصل 49، و في سنة 2022 صدر المرسوم عدد 55 المنظم للانتخابات التشريعية وصار الترشح للانتخابات يعتمد على التزكيات مناصفة بين الرجل والمرأة. واعتبر المجتمع المدني أن هذا شرط تعجيزي ولا يدخل في باب المساواة. بالإضافة إلى إلغاء التمويل العمومي الموجه للحملات الانتخابية.

كما قدمت الأستاذة علا مقارنة بين نظام الإقتراع على القوائم الذي يضمن تمثيلية هامة للنساء في الحياة السياسية و في الحياة العامة، و نظام الإقتراع على الأفراد الذي يفتح المجال لكل المواطنين رجالا و نساء، و مع إلغاء التمويل العمومي ستكون هناك العديد من النقائص و منها الترشح على أساس الإنتماء العروشي و دور لوبيات المال. كما قدمت جدولا مفصلا مقارنا بين مختلف القوانين الانتخابية بعد الثورة التونسية و تأثيرها على التمثيلية النسوية في الحياة السياسية.

بينت السيدة عَلا أن تواجد المرأة في الحياة السياسية لا يعكس نسبة التمدرس و التفوق العلمي، إذ أن تواجدها في السلطة و في صنع القرار دون المأمول بالرغم من تطور التشريعات و دور المجتمع المدني في دفع المرأة للمشاركة في الحياة العامة و السياسية، و أوعزت ذلك لمعوقات ذاتية إضافة إلى ترؤس الرجل عادة للقوائم الإنتخابية رغم التنصيص على ضرورة التناصف، كما أن المجتمع التونسي مازال يمارس على المرأة نوعا من الضغط و التهميش، مما يدفعها للإنسحاب و بصفة خاصة في المناطق الداخلية، كما بينت أن المرأة في المناطق الداخلية أكثر إضطهاد حيث أنها تمثل 80 % من اليد العاملة الفلاحية ولا تملك رأس المال ولا تتحكم حتى في أجرها الذي هو بدوره يمثل نصف أجر الرجل.

أولت السيدة عَلا بن خُمة في توصياتها أهمية كبرى لتعزيز حضور المرأة في المجتمع المدني و في المجال السياسي و الإعلامي مع ضرورة الضغط لفرض مبدأ التناصف الأفقي و العمودي و البحث عن آلية لفرض ذلك في قانون الترشح على الأفراد، كما دعت إلى توفير دورات تدريبية و أكاديميات تولي أهمية لدور المرأة في إدارة الشأن العام السياسي و الحزبي خاصة و تحسيس الشباب بضرورة الإنخراط مبكرا في الحياة العامة.

كما أكدت على ضرورة توفير الحماية للمرأة في الوسط الريفي خاصة من المشغلين الذين يتدخلون حتى في إختيارات المرأة كناخبة، وقد عاين مرصد شاهد عدة تجاوزات في هذا الخصوص.



السيدة منية الرقيق،
مختصة في علم الاجتماع

المدخلة الثانية : الفعل السياسي و المرأة التونسية: بين التفرد والتحرر

تري السيدة منية الرقيق أن الديمقراطية الحقيقية تقوم على تحرير الفرد، وأن الفعل السياسي هو صراع من أجل السلطة وأخذ القرار والتأثير في الشأن العام، ولا يمكن أن نتحدث عن الفعل السياسي للمرأة خارج المرأة.

قدمت السيدة منية دراسة ميدانية مقارنة لثلاث عينات من 3 أجيال وفي أزمنة سياسية مختلفة وقد عاشت الثلاث سيدات تجارب سياسية مختلفة، تمكنت الباحثة من خلالهن من التعرف على حضور المرأة الباهت في المجال العام والأسباب الثقافية خاصة التي تجعلهن في وضعية الخضوع لهيمنة الآخر وغياب استراتيجيات حقيقة لتسجل المرأة من خلالها حضورها الواقعي والفعلي في الميدان السياسي.

تساءلت السيدة منية بعد تقديم التجارب هل أن الفعل السياسي للمرأة مكسب في حد ذاته أم هو مكسب من أجل رفاهية الآخر، وقد صنفت بعد ذلك نماذجها حسب النتائج، وفي آخر عرض لها رأت أن الحل في مشاركة المرأة في العمل السياسي ليس بالكم، حيث أننا نعيش تقسيم زمني بين الجنسين ولا بد من ثورة ثقافية وإلغاء الفصل بين الفضاء العام والفضاء الخاص حتى نتمكن من بناء الإنسان المواطن الفاعل.



السيدة سماح مفتاح،
إعلامية

المدخلة الثالثة: أي دور للإعلام في تراجع نسبة تواجد المرأة في البرلمان

قدمت السيدة سماح مفتاح تجربتها الإعلامية كمحاضرة لجل السياسيين و كل الرؤساء و رؤساء الأحزاب والفاعلين في الشأن العام، و أكدت السيدة سماح أن من يحدد تواجد المرأة في أي فضاء في السلطة السياسية هي الإتفاقيات الدولية، و ما الإعلام إلا رافعة مناصرة لهذا التمشي، مؤكدة أن حضور المرأة في التسعينات كان بموجب (مؤتمر بيكين) الذي فرض تمثيل المرأة في عدة مجالات، و في سنة 2017 هناك إتفاقية هيئة الأمم المتحدة و التي تنتهي في سنة 2030 و التي بمقتضاها تم فرض مبدأ التناسف بين الرجل و المرأة. مؤكدة أن حضور المرأة و تواجدها مفروض دوليا بموجب الإتفاقيات و الشراكات.

أما عن الحضور الإعلامي للمرأة فقد وضحت السيدة سماح أنه غالبا ما ترفض المرأة المشاركة في بلاتوهات سياسية و تستنقص وجودها، كما أنها تخاف من السحل الإفتراضي الذي يمارس عليها بعد الظهور، خاصة وأن المرأة صارت أكثر عرضة للعنف السياسي من نظيرها الرجل بأضعاف. وقد أكدت أن قطاع الإعلام ليس مجالا للتكوين أو التدريب، إذ أنه بدوره يبحث عن برامج تضمن التمويل ونسبة المشاهدة، كما أنه ليس لدينا في تونس قنوات تعنى بتدريب السياسيين على الفعل و الحضور و الخطابة نساء ورجالا على حد السواء، و في الأخير قالت السيدة سماح أن التشريعات في تونس لم تكن إستجابة لواقع معيشي قائم، حيث بقينا في مختبر تجارب ومازال لم يستقر بعد.



السيد منير العربي،
مندوب دولة عام بالمحكمة الإدارية

الجلسة الثانية:

رهانات الإطار القانوني الحالي للمجالس المنتخبة

المدخلة الأولى: إنتخابات المجالس البلدية: هل نحن مستعدون؟

يرى السيد منير بالعربي أن طموح المرأة و نضالها مشروع في إطار صناعة موقع واقعي وفعال في تسيير المجالس المنتخبة و التمثيلية للشعب. كما بيّن أن الدورة البلدية تنتهي في 12 جوان 2023 وقد أصدرت الجامعة الوطنية للبلديات التونسية بيانا أعربت فيه عن رغبتها في إجراء إنتخابات بلدية في موعدها، حيث يرون أن هناك مكتسبات قد تحققت ولو بصورة نسبية.

وضح السيد منير أننا بحكم الموجود مستعدون الآن للإنتخابات المحلية. خاصة وأن هيئة الانتخابات قادرة على إنجاح الحدث مع وجود سجل انتخابي يُحِين بموجب التسجيل الآلي. ووجود المرسوم 34 الذي ينص على تسجيل كل النساء، إضافة إلى التكريس التشريعي لمبدأ التناسف العمودي والأفقي ومبدأ التناوب، حيث تسعى الدولة إلى تحقيق التناسف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة وذلك في الفصل 51 الفقرة 3 من دستور 25 جويلية 2022 هناك إقرار لمبدأ التناسف دستوريا مع وجوده ضمن المعاهدات الدولية.

كما تطرق السيد منير إلى الجاهزية الإنتخابية تقنيا، حيث أن الهيئة تتمتع بولاية عامة على إدارة الإنتخابات حسب الفصل 134 في القانون الإنتخابي. أما نظريا فإننا غير مستعدون لإجراء الإنتخابات بما أن ملامح التصور الجديد للمجالس البلدية (المجالس المحلية) غير واضحة. كما أن إمكانية إسقاط أحكام المرسوم عدد 55 على الإنتخابات البلدية واردة جدا.

كما قدم السيد منير العربي مقتطف من حوار رئيس الجمهورية الذي أجراه في 12 جوان 2019 في الشارع المغاربي، حاورته الصحفية كوثر زنتور و قدم من خلاله رؤية مختلفة لما هو قائم الآن. كما أن دستور 2022 اكتفى بالفصل 133 من الباب السابع (الجماعات المحلية والجهوية) كما تم تغييب الموعد الإنتخابي البلدي من خارطة الطريق.

في ختام المداخلة يرى السيد منير أن إمكانية تواجد المرأة مضمون لو أبقينا على النظام الإنتخابي على القوائم ضمن مبدأ التناوب والتناصف، وفي تعقيب على مداخلة السيد منير العربي أضافت السيدة سماح مفتاح أن ميزانية 2023 لم تتضمن أية ميزانية للمجالس البلدية.



السيدة فاتن السبعي،
خبيرة في مجال حقوق المرأة
و نائبة رئيسة جمعية تونسيات

المدخل الثانية:

أي آفاق لتواجد المرأة في مجلس الأقاليم في ضوء تجربة إنتخابات مجلس نواب الشعب؟

وقدمت السيدة فاتن بسطة عن المجلس الوطني للجهات والأقاليم و علاقته بالمسار التشريعي. فحسب الفصل 56 فإن الشعب صاحب السيادة. ويفوض الوظيفة التشريعية لمجلس نيابي أول يسمى مجلس الشعب و مجلس نيابي ثان يسمى المجلس الوطني للجهات و الأقاليم. وحدد الفصل 81 تركيبة المجلس الوطني للجهات والأقاليم وكيفية الوصول إليهم والعدد. أما الفصلان 84/85 فقد حددوا دور المجلس وهدفه ودوره في ضمان التوازن بين الجهات والأقاليم. ورغم ذلك ليس لدينا أي تحديد جغرافي ولا قانوني للأقاليم ولا من تتكون. ولم يصدر أي قانون يحدد أعضاء كل مجلس جهوي ووظيفتهم.

ترى السيدة فاتن السبعي أن الإقتراع على الأفراد سينسف تواجد المرأة في المجالس الجهوية والأقاليم. ولتدارك الأمر أصبح لابد من العمل على رفع توصيات للتنصيص صراحة في المجلس الوطني للجهات على مبدأ التناسف.

عرضت السيدة فاتن السبعي لمحة عن حقوق المرأة في المنظومة القانونية الوطنية (مبدأ التناسف) وقدمت مقارنة بين الدساتير الثلاث الذين عرفتهم البلاد التونسية من سنة 1959 إلى غاية سنة 2022. اتسم دستور 1959 بالسكوت عن حقوق المرأة وخاصة التناسف ولم يتم التنصيص فيه على ذلك في المحطات الانتخابية ضمن القانون عدد 25/1969. أما في دستور 2014 فقد تمت دسترة حقوق المرأة لأول مرة في تاريخ البلاد من خلال الفصل 46 ثم تلت ذلك قوانين أخرى أكدت على مبدأ التناسف الأفقي في الفصل 24 تلاه التناسف الأفقي والعمودي في الفصل 49 تاسعا والقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 ثم تم تنقيح القانون عدد 7 لسنة 2017. أما دستور 2022 فقد أعاد تكريس حقوق المرأة ضمن الفصل 51 الذي نقل الفصل عدد 46 بنفس المضمون إلا أن المرسوم عدد 55 لسنة 2022 لم ينصص على المساواة أو مبدأ التناسف.



المديرة: السيدة ميساء الزرزري
خبيرة ومديرة في السلامة الرقمية

دورة تدريبية حول العنف السيبرني المسلط على المرأة : الوقاية والحماية

نظمت جمعية تونسيات يومي 27 و 28 ماي 2023 بنزل الماجستيك دورة تدريبية بعنوان العنف السيبرني المسلط على المرأة: الوقاية والحماية. تحت إشراف المستشارة و الخبيرة في السلامة السيبرنية السيدة ميساء الزرزري لفائدة 19 مشاركة من منظمات مدنية و طلابية.

تطرقّت الدورة إلى :

- تعريف العنف السيبرني، أشكاله و أنواعه.
- كيفية تجميع و المحافظة على الأدلة و المؤيدات الرقمية.
- تحديد المخاطر و التهديدات السيبرنية.
- مفهوم السلامة السيبرنية و الإطار المؤسساتي و التشريعي.
- كيفية حماية الأجهزة الإلكترونية و الحسابات و المعطيات الشخصية.



دورة تدريبية حول: مهارات التحليل السياسي



المدرّب: الأستاذ هيثم باللطيف
خبير في العلاقات الدولية



المدرّب: الأستاذ شاكر بسباس
إعلامي وخبير في الإتصال

يجذب التحليل السياسي إهتمام العديد من متابعي الأخبار السياسية ومشاهدي القنوات والمواقع الإخبارية لاسيما السياسيين والمهتمين بالشأن العام منهم. وذلك لما للتحليل السياسي من دور مهم وأساسي في تحريك الرأي العام وتشكيله وتوجيهه. ولا بد للتحليل السياسي أن يقوم على العلم والمنطق حتى يكون تحليلا دقيقا.

ومواصلة لنفس المنهج التدريبي نظمت جمعية تونسيات دورة تدريبية متكونة من جزئين حول مهارات التحليل السياسي. تحت إشراف كل من المدرّبين السيد هيثم بن لطيف قنصل سابق وخبير في الجيوبوليتك و العلاقات الدولية و السيد شاكر بسباس إعلامي و خبير في الإتصال ، لفائدة مجموعة من القيادات في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

الجزء الأول : أيام 03 و 04 جوان 2023

تولى المدربين في الجزء الأول من الدورة تقديم أساسيات التحليل السياسي:

- تحليل مقارنة لأنظمة سياسية وطنية.
- تعريف الممثلين السياسيين الأساسيين و المؤسسات السياسية.
- أهمية التحليل السياسي في عملية إتخاذ القرار.
- تقنيات التحليل السياسي و تحليل الرهانات السياسية المستجدة و العاجلة.



الجزء الثاني: 10 و 11 جوان 2023 قدم المدربين خلال الجزء الثاني من الدورة:

- التواصل و الإتصال و اللوبيينق السياسي.
- تقنيات الإتصال السياسي الفعال.
- إدارة الإعلام والعلاقات مع الصحفيين.
- أساسيات التفاوض السياسي.
- تقنيات التفاوض السياسي و حل النزاعات.
- دراسة حالة حول التفاوض السياسي الوطني و الدولي.





المديرة: السيدة منى المهدي
قاضية ورئيسة فريق عمل بمركز
الدراسات القانونية و القضائية بوزارة
العدل

دورة تدريبية حول إعداد تقارير المجتمع المدني ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان:

تسعى منظومة حقوق الإنسان إلى جانب إقرار الحقوق إلى ضمان حمايتها حماية فعالة و ناجعة من خلال إيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق هذه الحماية. و من أبرز هذه الآليات التزام الدول بتقديم تقارير دورية لمجلس حقوق الإنسان أو لمختلف هيئات المعاهدات، و ترتبط فاعلية آلية تقديم التقارير بمدى حيوية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني سواء بالمشاركة في إعداد تقارير الدولة أو بتقديم تقاريرها الخاصة، و في هذا الإطار تندرج هذه الدورة لدعم قدرات عضوات و منخرطات جمعية تونسيات و هي تكتسي أهمية عملية كبرى إذ ستمكنهنّ من الإطلاع و تعزيز معرفهنّ و الإلمام بأطر و ضوابط صياغة و تقديم التقارير (الموازية، البديلة/ تقارير الظلّ) و متابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان عامّة و في مجال حقوق المرأة و خاصّة منها تلك التي تعمل الجمعية على تعزيزها و نشرها و ضمان حمايتها.

نظمت جمعية تونسيات دورة تدريبية بعنوان "إعداد تقارير المجتمع المدني ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان"، أيام 17 و 18 جوان 2023 بنزل أفريكا لفائدة مجموعة من الحقوقيات و الناشطات بالمجتمع المدني، بتدريب من السيدة منى المهدي قاضية و رئيسة فريق عمل بمركز الدراسات القانونية و القضائية بوزارة العدل، كما قدم السيد عمر الفاسطوي مسؤول حقوق الإنسان بجنيف خلال الحصة الأولى من الدورة مداخلته حول الإطار العام لإعداد و تقديم التقارير في مجال حقوق الإنسان.

* أهداف الدورة:

تهدف الدورة إلى تعزيز مهارات المشاركات و تزويدهن بالتقنيات الضرورية لإعداد و صياغة التقارير البديلة ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان من خلال:

- فهم دور و أهمية التقارير البديلة في تعزيز و حماية حقوق الإنسان.
- معرفة المبادئ و المعايير الدولية المتعلقة بصياغة التقارير البديلة.
- إكتساب تقنيات جمع و تحليل البيانات اللازمة لإعداد التقارير البديلة.
- معرفة كيفية تنظيم و تنسيق التقارير البديلة بشكل واضح ومقنع.
- التدريب على صياغة توصيات محددة و فعالة.
- التمكن من آليات متابعة التوصيات و المناصرة ونشر التقارير البديلة لتعزيز تأثيرها و قدرتها على إحداث التغيير.



في إطار مشروع : آليات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية

ورشة تبادل الخبرات والتجارب حول البرامج البلدية المستجيبة للنوع الاجتماعي



الميسرة: السيدة سارة ناجح
منسقة المشروع



الميسرة: السيدة نور النصاروي
المكلفة بالمشروع

في إطار مشروع آليات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية الممول من طرف الوكالة الإسبانية للتنمية الدولية نظمت جمعية تونسيات ورشة تبادل الخبرات والتجارب حول البرامج البلدية المستجيبة للنوع الاجتماعي بتيسير من السيدة نور النصاروي المكلفة بالمشروع و السيدة سارة ناجح منسقة المشروع. و بحضور الكُتاب العامون و مسؤولي الشؤون المالية و الشؤون الفنية بكل من بلديات سيدي حسين و قبلاط يوم 27 أفريل 2023 و بلدية الزهراء و الحمدية يوم 19 ماي 2023 بنزل المشتل.

* تمثلت أشغال الورشة في:

- تقديم مخرجات المشروع.
- إدماج مقارنة النوع الإجتماعي في البرامج المحلية.
- تقديم إستبيان تقييم المشروع.
- تقديم التوصيات.



بلديات سيدي حسين و قلاط يوم 27 أفريل 2023



بلدية الزهراء و المحمدية يوم 19 ماي 2023 بنزل المشتل



المجلة الإلكترونية عدد 28:

مارس - جوان 2023



المدرّب: الأستاذ أحمد قيدارة
خبير في المالية و السياسات العمومية

ورشة حول دليل الميزانية المحلية المراعية للنوع الإجتماعي

نظمت جمعية تونسيات ورشة حول دليل الميزانية المحلية المراعية للنوع الإجتماعي تحت إشراف المدرّب أحمد قيدارة بحضور الكتاب العامون ومسؤولي الشؤون المالية و الشؤون الفنية بكل من بلديات قبلاط و بوسالم وذلك يوم 10 جوان 2023 بنزل ماري قولد.

وتم خلال الورشة إستعراض دليل الميزانية المحلية المراعية للنوع الإجتماعي و أهدافه ومكوناته و المنهجية المعتمدة ضمنه. كما تم العمل في إطار مجموعات حول الممارسات الجيدة في إعتماد منظور النوع الإجتماعي في البرمجة و التخطيط المحلي.



صادقت الدولة التونسية على العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية بمقتضى القانون عدد 30 لسنة 1968 و المؤرخ في 29 نوفمبر 1968 حيث نشأت بمقتضاه عدة التزامات من بينها الإلتزام بتقديم تقارير دورية لإبراز مدى تطبيق أحكام العهد الدولي على الصعيد الوطني ومدى تأثيره على النهوض بحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار و بدعوة من رئاسة الحكومة شاركت جمعية تونسيات يوم 09 جوان 2023 ممثلة في عدد من عضواتها في أشغال الإستشارة الوطنية حول إعداد التقرير الدوري الرابع للدولة التونسية المتعلق بالعهد الدولي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية . و الذي تشرف عليه " اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان " برئاسة الحكومة.



شاركت تونسيات في الورشة الدولية للمختصين حول الإستفادة من البيانات و التحاليل لتسريع هدف التنمية المستدامة عدد 16 التي إنعقدت بتونس يومي 19 و 20 جوان 2023.

تهدف الورشة إلى تبادل الخبرات و التجارب حول الإستفادة من البيانات و التحاليل لتسريع تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. شاركت في الورشة عدة دول من بينها تايلاندا وغانا والعراق و البيرو و كازاخستان و أرمينيا..

قدمت عدة منظمات حكومية وغير حكومية تجربتها والدروس المستخلصة و التوصيات التي يمكن الإستفادة منها. و تمثلت أبرز التوصيات في تخصيص منصات للمجتمع المدني لتسهيل الوصول إلى المعلومة و تكوين شراكات مع مؤسسات خاصة للتنسيق مع المتدخلين التابعين للدولة فيما بينهم و المؤسسات الخاصة العاملة في الموضوع لتوحيد النتائج، و ضرورة إحداث منصة لرصد ومراقبة إنجاز الهدف 16 و القيام بالتدريبات الضرورية لمنتجي الإستبيانات.

إعداد : بسمة الطرابلسي.
تصميم : منى ونان.
إشراف : منية بن قيراط.



تونسيات
TOUNISSIET

جمعية تونسيات

لنرتقي معا...

let's rise together

نفذت هذه المشاريع بدعم من :



للاّ اتصال بنا :

جمعية تونسيات العنوان : 55 إقامة قولدن سنتر - الحبيب بورقيبة باردو شقة 5 و 6 الطابق الثاني

Adresse : 55 résidence golden - center - Habib bourguiba bardo 2 éme étage. Bur.5 et 6

الجوال : (+216) 58 536 672

موقع الواب : www.tounissiet.tn - البريد الإلكتروني : tounissiet.ass@gmail.com

